The Impact of some Variables Fiscal Policy In The Food Security (A comparative study)

أثر بعض متغيرات السياسة المالية في الأمن الغذائي (دراسة مقارنة)

أ.دهناء سلطان داؤد د.أسوان عبدالقادرزيدان م. آمنة عبدالاله حمدون
جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – قسم الاقتصاد الزراعي
aswanzeddan@gmail.com

المستخلص

تؤدي السياسات المرتبطة بإضفاء الاستقرار على الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان النامية إلى حدوث ارتفاع شديد في أسعارالأغذية بسبب تصحيح أسعار الصرف وخفض الإعانات المقدمة للأغذية .كما أن تدني الإنتاج الزراعي في البلدان النامية يؤثر مباشرة على حصة الفرد في هذه البلدان مما يحول دون تحقيق أمنها الغذائي .وكثيراً ماستخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحفيز وجذب أكبر قدر ممكن من الأموال باستعمالها للأدوات الانفاقية والأدوات الضرائبية إلا أنه لايمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية وسياسات الآمن الغذائي تفادياً للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية . لذا لابد من العمل على تحفيز الإنتاج باستخدام إعانات الإنتاج والتصدير والتي ستساهم في دعم الإنتاج الزراعي ، بقصد زيادة حجم العرض الكلي وبالتالي تحقيق مستويات ملائمة من الغذاء الآمن .
الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، نموذج وانتروب ، مربع كالدور ، نموذج هانس .

Abstract

Macroeconomic Stabilization policies in many developing countries lead to asharp rise in food prices due to exchang rate corrections and reductionsin food subsidiesThe decline in agricultural production in developing countries directly affects the per capita share of these countries,preventing their security Food,And much.The fiscal policy has been used among economic policies to stimulate and attract as much momey as possible through the use of instruments of expenditure the fiscal policy can not be used in isolation from economic policies and food security policies to avoid possible conflicts in the goals on the one hand and to ensure complementarity between the tools of these policies on the other hand , so it is necessary to stimulate the production using the subsidies of production and export,which contribute to support production with aview to increasing overall supply and thus achieving adequate levels of safe food.
Keywords: Financial Policy, Weintrab Model, Caldor Square, Hans Model.

المقدمة

تعد السياسة المالية أحد الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي الذي يهدف إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام إذ تشير معظم الدراسات حول العلاقة بين النمو والتباين في الإنتاج إلى أن تحقيق الأمن الغذائي ضرورة اقتصادية وسياسية ويتطلب ذلك السعي لتحقيق أعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي مع الاستفادة من المزايا النسبية في العمل ومبدأ التخصص الإنتاجي ، فالسياسة المالية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في الفقر من خلال المضامين التوزيعية للدخل في إطار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية وبالتالي تحقيق الغذاء الآمن أو انعدامه . وهي الوسيلة لضمان النمو الاقتصادي لتكون إلى جانب السياسة النقدية في تحقيق معدلات تشغيل عالية واستقرار نسبي في الأسعار. فالسياسة المالية تستطيع أن تلعب دوراً بارزاً في تامين الغذاء وتامين توزيع الدخول بين الأفراد حيث إن الميل الحدي للاستهلاك في البلدان مرتفعة لذا فان من مهام السياسة توجيه الاستهلاك ومنعه من الزيادة . والسياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والإنفاق ماهي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار .وتناول البحث طبيعة وفعالية السياسة المالية ومن ثم المقارنة بين نموذجي هانس ووانتروب وتوضيح الأهداف الأساسية الأربع لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري وتسعى السياسة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتجنب الوقوع في مشكلة التضخم . واستغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي والوصول

إلى مستوى التوظف الكامل وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة . وأخيراً دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:نظراً للتباين الحاصل في توزيع الموارد الزراعية واختلاف دخل الفرد والتنافس بين الدول في حيازة مقومات الآمن الغذائي الأمر الذي جعل مشكلة تأثيرالسياسة المالية في الأمن الغذائي ليس بالشكل اليسير.وذلك لعمق تأصيل الفقر في البلدان النامية في ظل الغياب النسبي لتوجيه الادخار نحو أهداف تنموية.

أهمية البحث :تنبع أهمية البحث من ضرورة إعادة هيكلية العلاقات الدولية للسياسات المالية وذلك فيما يخص أدوات السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي في البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وإتباع السياسات الاقتصادية الزراعية المثلى وكذلك فيما يتعلق بالاستثمار في التجارة الخارجية لأنها أكثر توجهاً نحو آلية السوق.

هدف البحث : يهدف البحث إلى ضرورة التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق الغذاء الآمن من خلال أدواتها المتمثلة بالإنفاق الحكومي والضرائب ودورهما في تخفيض معدلات البطالة والتضخم . ذلك من خلال التعرف على متغيرات مربع كالدور السحري هذا بالإضافة إلى المقارنة بين نموذجي هانس ووانتروب ودورهما في السياسة المالية .

فرضية البحث :ولتحقيق هدف البحث وضعت الفرضية الآتية والتي مفادها أن للسياسة المالية آثاراً اقتصادية متباينة في الأمن الغذائي .فإما أن يكون تأثيرها ايجابي وهذا يعني أن السياسة المالية صائبة أو يكون تأثيرها سلبي وهو مايشير إلى اختلالات في متغيرات السياسة المالية .

منهج البحث : اعتمد البحث على الربط بين الأسلوبين النظري والكمي والذي يستند على تحليل أثرمتغيرات السياسة المالية في الأمن الغذائي باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية في تقدير الأنموذج القياسي للبحث والاستعانة بنماذج السياسات المالية منها نموذج هانس ونموذج وانتروب للاقتصاد الكينزي .وتم الاعتماد على التقارير والمنشورات الدولية في الحصول على البيانات أهمها إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد العربي .

الاستعراض المرجعي

أهم الدراسات التي تناولت الموضوع دراسة [1] بعنوان أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة أوضحت الدراسة آلية تأثير السياسة المالية على الفقر وأوضح أن السياسة المالية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الفقر وتدني معدلات الأمن الغذائي. وقيمت الدراسة برامج الإنفاق بوصفها سياسات ملائمة لخفض معدلات الفقر توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن السياسة المالية تعمل على معالجة الفقر وتعيق أوتشوه النموكونها عائق أمام المدخرات وان النظام الضريبي ربما يهدف إلى دعم العوائد لأصحاب الدخول المنخفضة .وفي بحث آخر[2]بعنوان سياسات الأمن الغذائي العربي الآثار الراهنة والمتضمنات المحتملة إذ تناول العديد من الاقتصاديات الزراعية في البلدان النامية وفي مقدمتها ارتفاع حالة انعدام الأمن الغذائي وقاده ذلك إلى تزايد الأهمية النسبية للفقر وانعدام الأمن الغذائي كما تناول المتضمنات الإستراتيجية للأمن الغذائي والدور المعاصر للدولة بالاعتماد على الأسلوب المقارن .و في دراسة[3] بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على الاستمرار في تحمل العجز .استخدم اختبار التكامل المتزامن أوضح أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج لم يكن لها أي اثر ايجابي يخدم هذا المنظور ويعود السبب في ذلك لضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته مما أدى إلى تزايد واردات السلع وانخفاض معدلات الأمن الغذائي.وفي بحث [4] يهدف هذا البحث لبيان اثر السياسة المالية في الأمن الغذائي ومدى تحقيق الاستقرار في مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال تحليل مكونات السياسة المالية أي الإيرادات العامة للدولة وكذلك وضعية المؤشرات الكلية (معدل النمو،البطالة ،التضخم ،ميزان المدفوعات الدولية) خلصت الدراسة إلى أن للسياسة المالية دور في الاستقرار الكلي وهذا الدور مرتبط بعامل خارجي هو سعر البترول في الأسواق الدولية كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني .وفي دراسة [5] توصلت الدراسة لتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والعولمة المالية وتقييم مزيج السياسات الاقتصادية في الجزائر. بالاعتماد على منهج البرمجة الخطية في التحليل ففي ظل العولمة المالية توصف تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالمتغيرة والمتقلبة وهومالايتناسب مع السياسات التنموية التي لايمكن أن تفيد إلا في المدى الطويل وبالتالي تأثيراتها السلبية في أمنها الغذائي. وفي العام ذاته بينت دراسة دور السياسة المالية في تحقيق الأمن الغذائي إذ تلعب الحكومة دور حيوي في استقرار الاقتصاد ومواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المختلفة وتم التأكيد على أهمية أهداف السياسة المالية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في تخفيض معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي في السياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي و الضرائب والمدفوعات التحويلية التي عادة مايتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي . ويعد الإنفاق الحكومي إنفاقا هادفا وذلك من خلال تحقيقه اكبر منفعة للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيقه النمو الاقتصادي وبصورة عامة يعد الإنفاق الحكومي مقياسا نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع [6] بذلك أصبح الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تستخدمها في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي .[7] وللسياسة المالية نظريتان الأولى نظرية الإنفاق الحكومي

إذ يعد الإنفاق الحكومي من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع فضلاً عن أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة من تيسير أجهزتها الإدارية إلا أن الإنفاق يعكس إلى حد كبير فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وبصورة عامة يعد الإنفاق الحكومي مقياسا نقديا للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع [6] وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي إنفاقاً هادفا وذلك من خلال تحقيقه أكبر منفعة للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وهذه مجتمعة تعني رفع مستوى الرفاهية للمجتمع . والنظرية الثانية نظرية الضرائب إذ تعد من ابرز وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات عامة واقتصاديات البلدان النامية خاصة وهي صورة من صور الادخار الإجباري المفروض من قبل الدولة فالضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من الإفراد جبرا تبعا لمقدرتهم المالية على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من الخدمات العامة التي تؤديها لغرض تغطية نفقاتها أو تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبتغيها[8] وهناك خصائص تميزها عن غيرها من الإيرادات العامة وهي: أن الضريبة اقتطاع مالي نقدي وإنها تدفع بصورة إجبارية وليس اختيارية والخاصية الثالثة أنها تعد دون مقابل وهذا يعني أن دافع الضريبة لاينتظر أن يحصل على خدمة أو سلعة مقابل دفعه بصورة شخصية أما الخاصية الرابعة للضرائب الهدف منها هو تحقيق النفع العام وهذا يعني أن الدولة عند قيامها بتحصيل الضريبة لا تتعهد بتقديم سلعة أو خدمة للأشخاص الذين قامت بتحصيل الضريبة منهم فحصيلة الضريبة ماهي إلا أحد مصادر تمويل النفقات العامة . بذلك تتبع خاصيتها بتحقيق النفع العام مما يجعلها في نهاية المطاف أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [9]وأخيرا النظرية العامة للقرض إذ تعد القروض من أهم المصادر للإيرادات التي تلجا الدول لتمويل نفقاتها المتزايدة أو لتنظيم النشاط الاقتصادي وحمايتها من التقلبات الاقتصادية وتلجا الدولة إلى القروض العامة نتيجة لعدم قدرتها على فرض ضرائب أضافية بسبب محدودية القدرة التكليفية للمواطنين أونتيجة الخشية من الأثر السلبي [10] وان أهم مايميز القروض عن الضرائب هو أن القرض مبلغ قابل للرد بعكس الضريبة.وان القرض يتميز بسرعة الحصول عليه بعكس الإجراءات التي تحتاج إليها الضرائب كما أن للقروض ميزة أخرى هي تحمل عبئ تقسمه الأجيال المتعاقبة فالجيل الحاضر يتحمل فوائد القرض في حين الجيل الذي يليه يتحمل قيمة القرض وان القرض أحياناً يبدو وكأنها أكثر عدالة من الضرائب [9]وان الصفة المشتركة بين السياسة المالية يبقى قائماً في إحداث معدلات متزايدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق النفقات الاستثمارية التي تشكل جزءا كبيراً من الإنفاق العام وتتم إضافة طاقة إنتاجية جديدة وبالتالي تحقيق قدراً ملائماً من الغذاء الآمن .وذلك على أساس مبدأ الأسبقيات في توجيه الموارد مع ضمان درجة من النمو المتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الناتج المحلي [11] أما فيما يخص الضرائب يجب على الاقتصاديات ذات الإنفاق الحكومي غير الإنتاج الكبير وإعانة الاستثمار العالية أن يكون لها ضريبة مرتفعة نسبياً من اجل تحقيق معدلات عالية للنمو أما ضريبة الاستهلاك فلها دور مهم في النمو الاقتصادي,وفيما يخص ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل ، وان الضرائب قد تؤثر على النمو بطريقتين:الأولى التأثير على مجموع عرض عوامل الإنتاج الرئيسية بزيادة أو تخفيض صافي عائدها بعد الضرائب .والثانية التأثير على كفاءة استخدام الموارد(إنتاجية العوامل الكلية) ويظهر اثر الضرائب في الأمن الغذائي وبالتالي في النمو في البلدان المنخفضة الدخل لان هذه البلدان تمثل مجالا أوسع لمكاسب الإنتاج الناجمة عن انتشار التكنولوجيا الحديثة و تحسين المهارات ونقل رأس المال والاتجاه نحو القطاعات وأوجه النشاط الأكثر إنتاجية كما أن الضرائب توثر في النمو فقط عندما يبقى رأس المال العام ثابت ففي الوقت الذي لا يوجد أي مؤشر واحد يستطيع إدراك حالة السياسة المالية فان مجموعة المؤشرات المالية تصف مدى فعالية السياسة المالية المهمة وعلى أساس هذا هناك ثلاث سياسات بديلة للسياسة المالية وهي :تخفيض في الضرائب الممولة بالزيادة في العجز والثانية الزيادة في النفقات الحكومية بزيادة الضريبة أما الأخيرة فتتمثل في زيادة النفقات الحكومية عن طريق الزيادة في العجز.فيما يخص السياسة الأولى فان خفض الضريبة الممول بواسطة الزيادة في العجز من شانه أن يقود إلى الزيادة المستمرة في معدل النمو والتوظف أما بالنسبة للثانية فان الزيادة في الإنفاق الحكومي تبقي العجز ثابتاً كما أن الزيادة في الضرائب تبقي العجز ثابتاً أيضاً كذلك الحال بالنسبة للزيادة في العجز الذي يمول الإنفاق يزيد الضريبة بدلاً من أن يخفضها وهذا من شانه إن يقود إلى انخفاض في نمو التوظف ويستنتج من السياسات الثلاثة بان العجز في السياسة المالية من شانه أن يعيق النمو الاقتصادي العام . وبصرف النظر عن كيفية تمويلها فان الزيادة في الإنفاق الحكومي من شانها أن تقود إلى نمو اقتصادي أبطا وبالتالي تحقيق مستويات متدنية من الغذاء الآمن[12].

طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية

يتعين على البلدان النامية قيامها بدورهام في تكوين رأس المال الذي يعد كصورة قيد على التنمية وعقبة تحول دون إطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي حيث إن طبيعة السياسة المالية للبلدان النامية تكون مشوهة إلى اقتصادياتها المختلفة من حيت الموارد المكونة لرأس المال الحقيقي .حيث أن بعض البلدان تسود الزراعة سيادة كلية وتوجد الصناعة فيها هيكلية وأخرى ذات هياكل مشتركة ويمكن مشاهدتها في اقتصادياتها وهي بلدان تعاني من مشاكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي كما تعاني من مشكلة تامين السياسة المالية وتعدد مصادرها سواء كان ذلك عبر الاستثمار أم الضرائب أم

التدخل الحكومي أو التصدير ولكن تبقى طبيعة السياسة المالية مختلفة تبعا لتخلف البلدان النامية بذلك فان الطبيعة تسعى للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ومن ثم العمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لإفراد المجتمع ويجب أن يقترن هدف وطبيعة كل من حجم الإنتاج ورفاهية الأفرادبتحسين طرق التوزيع للإنتاج الزراعي [13].

فعالية السياسة المالية لتحقيق الأمن الغذائي .

تعد السياسة المالية في الاقتصاديات النامية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . وان فعالية السياسة المالية تمثل قدرة هذه السياسة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشاكل الاقتصادية بواسطة استخدام أدواتها ففي فترة الركود والكساد تعمل الحكومة على زيادة الطلب الكلي بواسطة تقليل الضرائب المباشرة والغير مباشرة للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي .أما في فترة التضخم تقوم الحكومة بتقليل الطلب الكلي بواسطة زيادة الضرائب وذلك بواسطة بيع السندات للبنوك التجارية والأشخاص.في حين إن اتصال أدوات السياسة المالية بالأمن الغذائي يجعل من أدواتها أكثر تحريكاً وتأثيراً في مستوى الإنفاق العام والخاص وكذلك الاستثمار.كما أن فرض الضرائب الجديدة تؤثر في انخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع في حين أن تغير سعر الفائدة والاحتياطيات لم يكن له الأثر البالغ [14]. ويشير تحقيق الاستقرار الاقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على المؤشرات الكلية أوأهداف السياسة الاقتصادية والتي عادة مايتم تلخيصها بالشكل البياني الآتي :

شكل:(1)متغيرات مربع كالدور

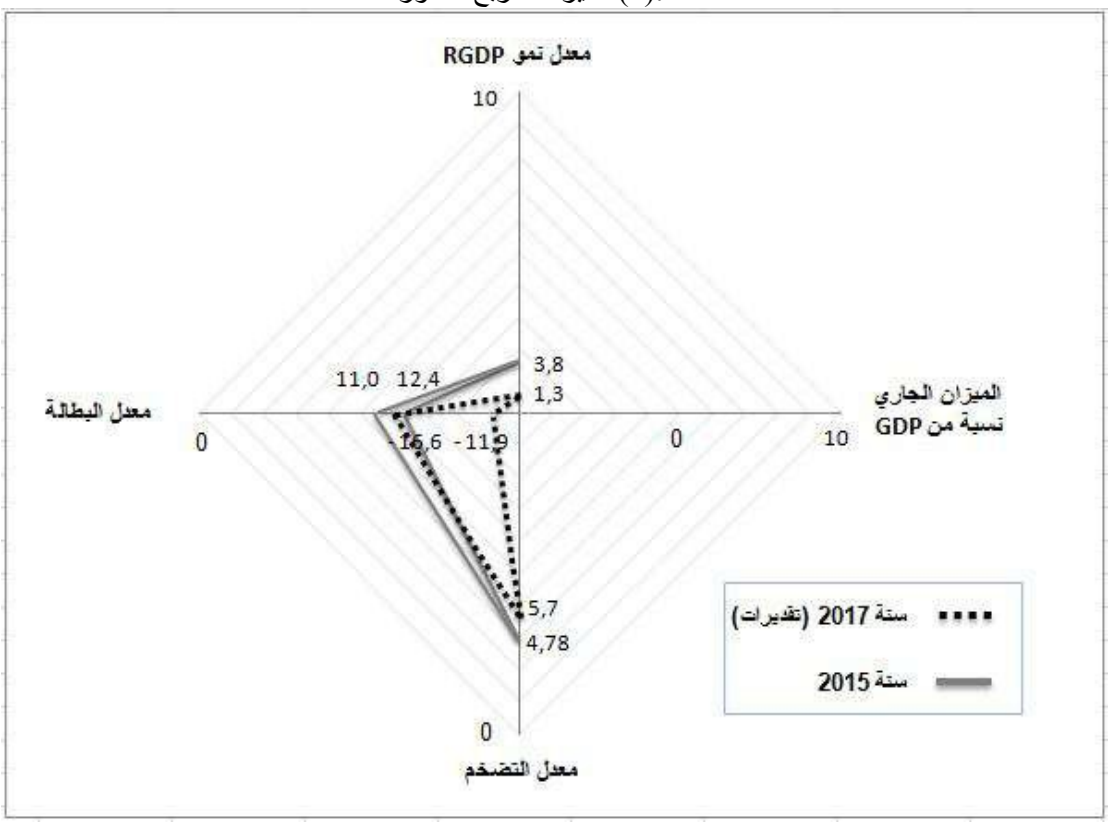

Source :Ministère des finances : www.mf.gov.dz (27-11-2017)

مربع كالدور عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية ومن خلال المربع السحري لكالدور يمكن تلخيص هذه الأهداف إلى :النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتخفيض معدل التضخم .وهذه الأهداف مجتمعة تعطي أفضل صورة لتحليل الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق معدلات ملائمة من الغذاء[15]

نماذج السياسة المالية في الفكر الكينزي الجديد

نموذج هانس ونموذج وانتروب في السياسة المالية

تبين من خلال مقارنة نماذج السياسة المالية بأن التضخم ازداد وانتشرت البطالة في الدولة التي طبقت نموذج هانس مما مهد لظهورنموذج وانتروب نجد أن نموذج وانتروب ركز على تجميع متدنيات العرض لكل الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة وتعديلها كي تتناسب متغيرات حجم العمالة من جهة ومتغيرات إجمالي الإيرادات المتوقعة للقطاعات الإنتاجية نتيجة بيع إنتاجها والإنفاق الوطني بالأسعار الجارية من جهة أخرى .اتضح أن الطريقة التي حاول

بها هانس تطبيق نظرية كينز على ارض الواقع لاتتناسب إلا مع الفترة التي وضعت بها النظرية مما دفع الكثير من مفكري اقتصاد الدولة المتخلفة للتراجع عن الفكر الكينزي من حيث تطبيقاته في نموذج هانس [16] وفيما يتعلق بنموذج هانسHansenفقد تكلفت مدرسة هانس في الأربعينيات لإخراج نموذج التدخلية للدولة ، فالاقتصادي هانس يستخدم معادلة الدخل القومي لشرح نظرية كينز موضحاً محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني مقارناً في ذلك نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يتسنى لنا تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف في المجتمع وعليه فان هانس قد هاجم الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما رفض مبدأ توازن الميزانية رفضاً مطلقاً محدداً بذلك حرية تامة للدولة في رسم السياسات المالية حتى استخدام أسلوب التمويل بالعجز وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي فمثلاً يرى هانس انه عندما تظهر بوادر الكساد كما هو موجود عموماً في الدول المتقدمة كثيفة الإنتاج، فان على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال وتحقيق الغذاء الآمن وهو مايعمل على تخفيضه وقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات وقد أفاض زملاء هانس وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية ، إلا انه من اليسير أن نلاحظ أن كل المبادئ التي صيغت كأساس للسياسة المالية [17] أما نموذج وانتروب Weintrabفي السياسة المالية فقد اتضح منه الكيفية التي حاول فيها هانس إسقاط نظرية كينز على ارض الواقع وبين أنها غير صالحة في زمان غير زمانها واتضح هذا جلياً عن طريق الأحداث المتعاقبة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التناقضات الظاهرة في السياسة المالية التي جاء بها نموذج هانس الأمر الذي دعا الكثير من مفكري اقتصاديات الدول المتخلفة إلى التراجع عن الفكر الكينزي من حيث نموذج هانس خاصة عند افتراضه ثبات الأسعار حتى الوصول إلى العمالة الكاملة وكذلك تركيزه المطلق على الطلب الفعال ونسيانه الكلي متدنيات ميكانيزمات العرض مما جعل الشذوذ يقع في الدول التي طبقت نموذج هانس سواء كانت متقدمة أو نامية ، إذ انتشرت البطالة وزادت دائرة التضخم اتساعاً خلالها وهذا مامهد لظهور نموذج وانتروب .الذي ركز على تجميع متدنيات العرض بكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة وتعديلها كما تتناسب مع متغيرات بيع إنتاجها من جهة والإنفاق الوطني بالأسعار الجارية من جهة أخرى وعليه فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم اكبر من العمالة فبالرغم من أن وانتروب أسس أفكاره على استبعاد القطاع العام في كل من منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي . وهذا التطويع هو احد المجالات التي مازالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلاً في كل هذا نرى انه لكي تنتج السياسة المالية في تحقيق أهدافها ولكي يتمكن علماء المالية العامة من تصميم السياسات المالية المثلى فلابد أولاً من استخدام نماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة ، وتشخيص المتغيرات الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية ومن ثم تصحيح السياسة المالية التي يمكن إن تحدث الآثار الاقتصادية المرغوبة في اقتصاديات الأمن الغذائي .[18]

المواد وطرائق البحث

بناء الأنموذج وتوصيف المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في البحث.

يعد توصيف الأنموذج جزءاً من مكونات العلوم المختلفة وذلك لان العلاقات التي تحكم الظواهرتكون في غاية التعقيد إذا ماأخذت عليه في واقعها الفعلي ، وعندما تكون الظاهرة المعنية ظاهرة اقتصادية فان الأنموذج هو أنموذج اقتصادي ويعبر عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، وان أولى الخطوات في توصيف الأنموذج وصياغته هي تحديد المتغيرات الكلية الداخلة في الأنموذج وتقوم هذه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على أسس سببية(casual relationship) إذ تؤثر تلك المتغيرات على المتغير التابع ومن ثم فان بعض هذه المتغيرات وتحت ظروف معينة تكون سبب حدوث ظاهرة أخرى تسمى النتيجة ، من هنا يأتي بناء الأنموذج القياسي بوصفه أداة لتسهيل عملية وصف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وممثلاً بصورة مبسطة للنشاط الاقتصادي.يعتمد الأنموذج في تحليل البيانات على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وفق أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) للبيانات في العام (2015)ذات المقطع العرضي(Time series cross section regression).

ان تحليل هذا النمط من البيانات يختلف عن تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي تكون فيه ذات بعد واحد زماني او مكاني من حيث مكونات حد الخطأ في المدة السابقة وهو مايميزها عن طريقة الانحدار الخطي البسيط (simpleRegression).

$$Yit= b1 + \sum_{k=2}^{k} Bk * kit + eit$$

حيث أن:

t (t=1,2,3,….)تشير إلى بيانات الوحدات الزمنية.

(K=1,2,…..,K)

في حين تشير(kit,yit) إلى المتغيرات المعتمدة والمستقلة على الترتيب للوحدة i في المدة tوتشير b_1 إلى الحد المطلق.

B_k : تشير إلى ميل الدالة في حين تشير eitإلى الخطأ العشوائي .

ان هذا النمط من البيانات يختلف عن تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي تكون البيانات فيه ذات بعد زمني واحد من حيث مكونات حد الخطأ في المدة السابقة.

Y : حجم الفجوة القمحية معبراً عنها بالمتاح للاستهلاك مطروحاً منها إنتاج القمح.

X_1 : التضخم يتمثل في الانخفاض في القدرة الشرائية للنقد وينعكس في زيادة مستمرة في المستوى العام لأسعار المستهلك.%

X_2 : نسبة عوائد الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي .%

X_3 :أسعار الصرف%

X_4: نسبة خدمات الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية.%

X_5: الدعم الحكومي. (كمتغير وهمي)

يتمثل المتغير التابع بحجم الفجوة القمحية معبرا عنها بالمتاح للاستهلاك مطروحاً منها الإنتاج من القمح .في حين تتمثل المتغيرات المستقلةً بـ (X_1)المتغير المستقل الأول ويمثل بالتضخم (%)حيث يعبر عنه بالانخفاض في القدرة الشرائية للنقد وينعكس في زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار.أما المتغير المستقل الثاني(X_2) فيمثل نسبة عوائد الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير إلى الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع والشركات والمؤسسات الإنتاجية الأخرى التي تتمثل بالمقبوضات الإلزامية وبدون مقابل وغير القابلة للسداد التي تحصلها الحكومات المركزية وتخصص للأغراض العامة . [19]والمتغير المستقل الثالث (X_3)أسعار الصرف . أما المتغير المستقل الرابع (X_4) نسبة خدمات الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية(%)وتعرف أنها حاصل تسديدات من أصل الدين والفائدة التي تدفع فعلا بالعملة الأجنبية أو على هيئة سلع أو خدمات عن دين طويل الأجل. والفائدة التي تدفع عن دين قصير الأجل والتسديدات لصندوق النقد الدولي ومجموع خدمة الديون مؤشر هام لقياس العبء النسبي لخدمة الديون الخارجية ويؤثر هذا المؤشر خاصة على الميزان التجاري[20]وأخيراً المتغير المستقل(X_5) المتمثل بالدعم الحكومي ويقصد بالدعم مجموع النفقات النقدية والعينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية والتي تقدمها للمستهلكين أو للمنتجين بقصد رفع مستواهم المعاشي وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

نتائج التحليل القياسي للنموذج المستخدم في التقدير.

تبين من نتائج التحليل للانحدار الخطي المتعدد وفقاً لمؤشرات نموذجي هانس ووانتروب أن الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي أفضل الأنواع المستخدمة في التقدير في دراسة للمقطع العرضي للعام 2015:

$$-\log y=23-5.1\log x_1+2.3\log x_2-3.2\log x_3+3.6\log x_4+5.3\log x_5$$

(t) (1.19)(-0.23) (+1.75) (-2.1) (+2.2) (+3.2)

R^2=78.1% $\bar{R}^2$=63.6%

D.W=2.55 F=3.12

وبمقارنة مرونات المتغيرات المستقلة وفقاً لأنموذجي وانتروب وهانس لعينة البحث (مجموعة بلدان نامية وهي كل من الأردن ومصر وسوريا والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وتركيا والهند والمغرب وتونس والجزائر وإيران) للعام 2015.لوحظ أن مرونة المتغير المستقل الأول الذي يمثل التضخم بلغت(-5.1) وهذه يعني أن ارتفاع بما نسبته 1% يؤدي إلى ارتفاع الفجوة بالنسبة المذكورة.أي انه قد جاء بعلاقة طردية لكون كل من المتغيرين التابع والمستقل يحملان الإشارة السالبة أي المتغير المستقل ذو تأثير سلبي مع المتغير التابع فزيادة التضخم أي ارتفاع الأسعار للغذاء يؤدي إلى زيادة المعروض من القمح وقد يعود السبب لكون القمح سلعة أساسية تتسم بمرونة منخفضة ولايمكن الاستغناء عنها وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي لذا فان ارتفاع سعرها لا يؤثر على الكميات المطلوبة منها وبالتالي يزداد الاستيراد وتزيد الفجوة القمحية وبمقارنته مع المتغير المستقل الثاني بلغت مرونته (2.3) الذي يتمثل بنسبة عوائد الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لوحظ انه جاء بمرونة منخفضة نسبياً و بتأثير ايجابي مع المتغير التابع إذ أن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى استقطاع جزء من الإنفاق في صورة ضرائب أو انخفاض العوائد من التجارة الخارجية وكلا الأمرين يشكلان قيدا على الواردات من القمح وبالتالي ينخفض حجم الفجوة القمحية وهو المطلوب . ويشير المتغير المستقل الثالث أي أسعار الصرف إلى أهميته بدرجة عالية واظهر التحليل سلبية تأثيره مع المتغير التابع أي أن زيادة أسعار الصرف تؤدي تدريجياً إلى ارتفاع أسعار الغذاء وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الفجوة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ومن الضروري الحد من تعدد أسعار الصرف أو الإسراع بالتوحيد وذلك لما لتعدد أسعار الصرف من آثار ضارة على اقتصاديات الأمن الغذائي .أما المتغير المستقل الرابع المتمثل بنسبة خدمات الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية فقد جاء بتأثير ايجابي إذ كلما زادت هذه النسبة فان متطلبات خدمة الديون وأقساطها تزداد ومن ثم تنخفض القدرة على الاستيراد مما يؤدي إلى انخفاض حجم الفجوة الغذائية من القمح .وأخيرا تشير مرونة المتغير المستقل

الخامس والتي بلغت (3 .5) لبرامج الدعم الحكومي لمحصول القمح إلى المعنوية العالية نسبيا والى الأثر الايجابي مع المتغير التابع فعندما تقوم الحكومة بدعم القطاع الزراعي عن طريق إعانات خفض أسعار الحبوب أو عن طريق إعانة التجارة الخارجية لحماية المزارعين سوف يعمل على زيادة إنتاجهم الزراعي مما يؤدي إلى تقليل الاستيراد من القمح وبالتالي تنخفض الفجوة القمحية .وبلغت إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع لمعامل التحديد ما يقارب (78,%)وان الباقي يعود لمتغيرات سببها عوامل خارج الأنموذج كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال قيمة داربون واتسون . كما وتبين انه كثيراً ما استخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحفيز وجذب اكبر قدر ممكن من الأموال باستعمالها للأدوات الاتفاقية والأدوات الضرائبية وتشجيع الدعم الحكومي إلا انه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى تفادياً للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية. بالتالي تأثيرها على اقتصاديات الأمن الغذائي.

الاستنتاجات

1 - قد أصبحت السياسة المالية ترسم وفق ما تمليه قوى العولمة المالية والمؤسسات التي تديرها لتحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تشجيع رؤوس الأموال الخاصة وحرية انتقالها عبر الحدود وهذا ما يهدد الأمن الغذائي.

2- ينبغي على صناع وواضعي السياسة المالية أن يعملوا على تدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة لان الحل الأمثل يكون بزيادة الإيرادات وليس بتقليص النفقات.

3- ستؤدي السياسات المرتبطة بإضفاء الاستقرار على الاقتصاد الكلي إلى حدوث ارتفاع شديد في أسعار الأغذية بسبب تصحيح أسعار الصرف وخفض الإعانات المقدمة للأغذية .

4- هنالك معوقات حالت ومازالت تحول دون تحقيق الأمن الغذائي منها اقتصادية وأخرى تنظيمية ومؤسسية وفنية.الأمر الذي يتطلب تحفيز الإنتاج والتصدير باستخدام إعانات الإنتاج والتصدير بقصد زيادة حجم العرض الكلي للاقتصاد الوطني .

5- اتضح من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لكل من المتغير المستقل الأول و الخامس المتمثلان بالتضخم والدعم الحكومي على التوالي إذ بلغت (-5.1) و(5.3). وهو ما يشير إلى أهمية هذين المتغيرين في تحقيق الأمن الغذائي.

التوصيات

1- دعم الإنتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي العربي وهذا الأمر يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتسيير حركة عوامل الإنتاج بين البلدان العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة واستثماررؤوس الأموال العربية.

2- توسيع مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية والعمل على الحد من تصدير بعض السلع الغذائية التي يحتاجها السوق المحلي وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجورالعاملين .

3- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتوجيهها من خلال الإنفاق الحكومي لها لتلبي متطلبات احتياجات السكان الأساسية منها لتعزيز قدرة الموارد البشرية وبما يتلائم مع الظروف المحلية للبلدان النامية .

4- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة ، المؤسسات الإنتاجية بما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي .

5- إعادة هيكلة الضرائب لصالح تخفيض الضرائب على الرواتب والأجوروتخفيض معدل البطالة والتضخم بحيث تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي التي تسهم في زيادة الطلب الكلي .

المصادر

1- عبدالمجيد ، احمد فتحي (2004) اثر السياسات الاقتصادية على الفقر في دول نامية مختارة ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد .
2- النجفي ،سالم توفيق (2008)، سياسات الإصلاح الاقتصادي والأمن الغذائي العربي ، الآثار الراهنة والمتضمنات المحتملة ، تنمية الرافدين ، المجلد 30 ، عدد 92 ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد .
3- علي ، يوهنه (2015) الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني ، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي .
4- عبدالقادر،روشوومحمد راتول (2016) دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الكلي الجزائري خلال الفترة في-2016 2001، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، العدد(12).
5- سلامي ، ومزيان ، احمد وعبدالغفور (2017) فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية –دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2001-2022)مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،عدد (3)
6- العبيدي ،إبراهيم محمد حسين (2006) اتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة (1980-2000) رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد .
7- سهل ، يحيى قاسم علي (2000) السياسة في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني ،المكتبة الوطنية – عدن .
8- الواسطي ، فاضل شاكر(1973) اقتصاديات المالية ، مطبعة المعرفة.
9- الصكبان ، عبدالعال (1996) علم المالية ، الجزء الأول –الطبعة الثانية ، مطبعة الإرشاد ،بغداد .
10- فوزي ، عبدالمنعم (1972) المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية – بيروت.
11- جعفر ، مجيد عبد (1986) بعض من أساليب قياس الآثار الاقتصادية العامة ، مجلة المالية ،العدد (1) .
12- الجبوري ، فاطمة إبراهيم خلف (2007) اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النفطية والغير نفطية للمدة(1993-2003) أطروحة دكتوراة ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد.
13- السامرائي ، سعود عبود (1986) السياسة المالية في العراق ، طبعة أولى ،مطبعة النجف الاشرف .
14- الوزني والرفاعي، خالد واصف واحمد حسين (2003) مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة السادسة – وطبعة الحكمة ،الأردن.
15- www.mf.gov.dz
16- علي ، احمد محمد (2014) ، اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال (1991-2013) رسالة ماجستير ، القاهرة.
17- حسني ، رنا (2014) ، اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2013قسم الدراسات الاقتصادية /المركز الديمقراطي العربي .
18- قاسمي ، حسنية (2016)السياسة المالية في الجزائر واقع وافاق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة.
19- غدير ،هيفاء غدير (2010)السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دراسات اقتصادية ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة .
20- منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، الخرطوم.